الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

23-22-21 **شعبان** 1440 / 26-27-28 **إبريل** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

7مطالب تدفع »خرار مكة" إلى واجهة المتنزهات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 20 شعبان 1440هـ - 26 أبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/627785

رصد عدد من زوار وادى خرار الكائن بقرية رهجان شرق مكة المكرمة 7 مطالب للارتقاء بالمتنزه الذي يشهد توافد آلاف الزوار للاستمتاع بالشلالات التي تتدفق من أعالي جبال الكر والهدا خاصة فى عطلة نهاية الأسبوع، ومن بين تلك المطالب إنشاء جسر لحماية الأرواح والممتلكات، وإنارة الطريق المؤدي لمواقع الشلالات، وسفلتة الطرق، وإنشاء جسر عند الكيلو 23 لتسهيل حركة المرور، بينما قال مدير العلاقات العامة والإعلام بأمانة العاصمة المقدسة المهندس رائد سمرقندي: إن قرية الخرار بوادي نعمان ليست من ضمن القرى الموافق على تنميتها ولا يوجد لها مخطط تنظيمي حسب إفادة إدارة التخطيط الحضري.

وفى جولة داخل المتنزة قال المواطن عبدالعزيزعبدالله بخيت: أهل مكة بحاجة لمثل هذا المتنفس الرائع والذي يبعد عن الحرم عدة كيلومترات ويفضل أن استثماره من قبل المختصين مع المحافظة على طبيعة المنطقة وعدم عمل أي إحداثيات تغيّر المعالم الأساسية للموقع.

كما طالب بضرورة إنشاء جسر على مدخل الخرار لحماية الأرواح والممتلكات من الحوادث المرورية وكذلك إنارة الطريق المؤدي لمواقع الشلالات فلا زال بلا أسفلت وإنارة.

ويشير الدكتور خالد خوندنة إلى أن منتزه الخرار يعتبر من أجمل المواقع الصالحة للنزهة القريبة من مكة المكرمة ويتميز بالمناظر الخلابة والجو الجميل والشلالات، مطالبًا أمانة العاصمة المقدسة بتنظيم مدخل قرية رهجان التي تحتضن شلالات الخرار وعمل جسر يؤمن الدخول مباشرة للموقع دون التأثير على الحركة المرورية في الطريق العام.

وتساءل المواطن عبدالله سعد القثامي عن دور أمانة العاصمة المقدسة في حماية الموقع من العبث وتأمين وسائل السلامة في الطريق الذي يرتادهآ الاف المواطنين اسبوعيا لقضاء وقت ممتع في شلالات الخرار، وطالب هيئة السياحة بتشكيل لجنة ورصد جميع المقترحات التى تساهم في تأهيل هذا المنتجع السياحي الكبير ليكون مقصد للزوار والمعتمرين في العاصمة المقدسة.

وقال العمدة ظافر البيشي وسعيد عبدالله وزنة: إن مكة المكرمة تعاني من قلة الحدائق وأماكن الترفيه وكان الأولي بهيئة السياحة وأمانة العاصمة المقدسة تأهيل شلالات الخرار وهو موقع يبعد عن مكة 20 كيلو ومتوفر فيه جميع متطلبات الموقع السياحي.

المطالب السبعة

إنشاء جسر لحماية الأرواح والممتلكات
إنارة الطريق المؤدي لمواقع الشلالات
سفلتة الطرق
تحويل المتنزه مقصدًا للزوار والمعتمرين
تأهيل شلالات الخرار
الاستفادة من المكونات الطبيعية للموقع
إنشاء جسر عند الكيلو 23 لتسهيل حركة المرور

مدني: ندرس الاحتياجات السياحية للموقع

أكد مدير عام الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالعاصمة المقدسة الدكتور هشام بن محمد مدني أن فرع الهيئة بالعاصمة المقدسة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على دراسة الموقع واحتياجاته السياحية وإدراجه ضمن المواقع المستهدفة للتنمية السياحية.

الزايدى: قدّمنا تقريرًا بالمطالب للجهات المختصة

أوضح مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة سليمان بن عواض الزايدي أن فريقا من الجمعية زار متنزّه الخرّار بعد هطول الأمطار الأخيرة التي شهدتها منطقة مكة المكرمة ووجد أعدادًا كبيرة من المتنزّهين مع غياب كامل للخدمات البلديّة والصّحية والسّياحية وخدمات الطرق، وقدّم الفريق تقريرًا وتمت مخاطبة الجهات المعينة وفق ما رصد من ملاحظات ودعا الى ضرورة إيصال الخدمات الى هذا المتنزه التّاريخي الذي يقصده أهل مكة للتّنزه والتّمتع بمكوّنات الطّبيعية..

ومن المقترحات التي قدمتها ربط منطقة الخرار ووادي رهجان ذي الكثافة السكانية العالية والإنتاج الزراعي بطريق مكة المكرمة الطائف السريع عند الكيلو 23 بكبري لتسهيل حركة المرور وتفادى الحوادث.

»الخرار».. وجهة سياحية في أحضان الجبل

تقع منطقة »الخرار» على بعد 25 كم عن الحرم، وتعد وجهة سياحية ترتمي في أحضان الطبيعة الجبلية، وينجذب المصطافون لمشهد الشلال المنحدر من القمة، حيث يتسامرون في فضاء باحته الواسعة، تجتمع في منطقة الخرار عدة مقومات للنزهة الشبابية والعائلية، حيث يتسع لآلاف الزوار مع كثرة الأشجار الوارفة، ومناسبته لمختلف الأعمار وتميزه بالقرب من أهالي مكة وأهالي الطائف عبر جبل الكر.

أمانة مكة: ليست من القرى الموافق على تنميتها

قال مدير العلاقات العامة والإعلام بأمانة العاصمة المقدسة المهندس رائد سمرقندي: إن قرية الخرار بوادي نعمان ليست من ضمن القرى الموافق على تنميتها ولا يوجد لها مخطط تنظيمي حسب إفادة إدارة التخطيط الحضري.

مصادر "عكاظ": التحقيق يشمل جميع من رصدتهم الكاميرات

إحالة ملف "طفل الطائف" للجنة الشرعية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 23 شعبان 1440هـ - 28 أبريل 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1723816

عبدالعزيز الربيعي (مكة المكرمة florist600)

أحالت لجنة التحقيق في الشؤون الصحية بمحافظة الطائف، إلى اللجنة الصحية الشرعية، ملف الطفل نهار الحارثي، الذي تعرض لتأخير في استقبال حالته والكشف عليه من بعض المناوبين في مستشفى الملك فيصل بالطائف، مما تسبب في استئصال الغدة الذكرية لديه بعد موتها بسبب تأخر التدخل العلاجي.

وكشفت مصادر «عكاظ» أنه تمت إحالة الملف بعد انتهاء التحريات والتحقيقات التي تضمنت «سيديهات» للكاميرات التي تمت الاستعانة بها لرصد الأشخاص كافة الذين استقبلوا الحالة. وأوضحت المصادر أن جميع من تم رصدهم في الكاميرات من المناوبين سيتم التحقيق معهم، وإدانة كل من يثبت تقصيره في هذه القضية.

وشهدت قضية الطفل نهار الحارثي تدخل جهات حكومية عدة ذات علاقة، منها هيئة الرقابة والتحقيق، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، وهيئة مكافحة الفساد.

وأشار قصي الشريف (محامي الطفل) إلى أنه سيتم الاطلاع على الإجراءات كافة التي اتخذتها الصحة حيال هذه القضية، والتعرف على موعد النظر فيها بعد وصولها إلى الهيئة الشرعية.

هيئة حقوق الإنسان توظف الإعلام لخدمة العمل الإنساني

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 شعبان 1440هـ - 28 أبريل 2019م
http://www.alriyadh.com/1752441

تسعى هيئة حقوق الإنسان للارتقاء بالإعلام الإنساني عن طريق عقد شراكة استراتيجية مع الإعلام بوسائله المختلفة لتغطية الموضوعات الإنسانية بكل حيادية تراعى فيها المواثيق الأخلاقية المتعارف عليها محلياً ودولياً ومن هذه الرؤية نظمت هيئة حقوق الإنسان برنامج الإعلام الإنساني للتدريب من الإعلاميين السعوديين يمثلون وسائل الإعلام المحلية المختلفة لصقل مهاراتهم في طرق تناول هذه القضايا في المحتوى المرئي والمسموع والمقروء والرقمي، وتدريبهم على الكتابة في الشأن الإنساني.

وتناول البرنامج التدريبي بحضور رئيس الهيئة د. بندر بن محمد العيبان في يومه الأول تعريف الإعلاميين بدور الهيئة في مجالات حقوق الإنسان المختلفة التي كفلتها الأنظمة السعودية للمواطن والمقيم وأهمية توعية الناس بها، والنهج القائم على حقوق الإنسان في التغطية الصحفية من خلال حلقة نقاش تفاعلية تتناول أهم المهارات المطلوبة في الصحفي أو المحرر المتخصص ومدى استيعابه لثقافة منظمات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى مخالفات النشر الصحفي والجوانب القانونية المتعلقة بنشر الصور ومقاطع الفيديو.

وتناول البرنامج في اليوم الثاني "ثقافة قانونية حول حقوق الإنسان "وثيقة حقوق الإنسان ومناقشة الجوانب الشرعية والقانونية، ومقارنة بين القانون السعودي والقوانين الدولية الأخرى. وقوانين النشر الإلكترونية ومسؤوليات الصحفي والمؤسسات أخلاقياً ومهنياً وقانونياً، والوعي بالحقوق الإنسانية مع تجدد صناعة منصات الإعلام الحديثة. وكذلك دور الصحافة في نشر حقوق الإنسان وتنمية الوعي بها، وتفعيل دورها لتناول القضايا الحقوقية، وعوامل إخفاق ونجاح الصحافة في نشر حقوق الإنسان.

فيما استعرض اليوم الثالث الصحافة الإنسانية في القانون السعودي، وحرية التعبير في قانون النشر السعودي، وعلاقة الصحافة بالقضايا الحقوقية، وأمثلة ونماذج لأبرز الأخطاء الشائعة التي وقعت بسبب عدم الوعي بالقوانين والأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان. كما تناول المتحدثون الفنون الصحفية في الإعلام الإنساني والمعايير الشكلية للتحرير وكتابة التقارير الصحفية وخاصة القصة الإخبارية، والأخطاء الشائعة في ذلك. وكذلك أخلاقيات الصحافة وحقوق الإنسان التكامل والتضاد، وانتهاكات الصحافة للحقوق، وأشكال الانتهاك، ودور الصحافة في منعه.

-2جانب من جلسات البرنامج الإنساني أدارها محمد العماري بحضور عبدالوهاب الفايز وجاسم الغامدي

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

3جهات تطلق مؤشرات المرصد الوطني للمرأة بخمسة محاور

المصدر: جريدة الحياة الاحد 23 شعبان 1440هـ -28 إبريل 2019م
http://www.alhayat.com/article/4628426

الرياض – "الحياة | "منذ 6ساعات في 28 أبريل 2019 -اخر تحديث في 27أبريل 2019 / 19:21
شهدت العاصمة السعودية اليوم (السبت)، إطلاق مؤشرات المرصد الوطني للمرأة، إحدى الأدوات الداعمة لقياس مشاركة المرأة السعودية في التنمية بشكل دوري وإحدى أهم أدوات تطوير الاستراتيجيات المتعلقة في المرأة في المملكة لتأكيد دور المرأة السعودية في التنمية نحو مجتمع حيوي.
وتأتي هذه المؤشرات استكمالاً لما جرى بناءه من مؤشرات في المرصد الوطني للمرأة مع بداية انطلاقة المرصد قبل أكثر من عام.
وافتتح وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد الراجحي في العاصمة الرياض اليوم (السبت)، مؤتمر دور المرأة السعودية في التنمية "نحو مجتمع حيوي"، الذي ينظمه المرصد الوطني للمرأة في جامعة الملك سعود، والهيئة العامة للإحصاء، ومؤسسة "الوليد للإنسانية"، بمشاركة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
ويتكون المؤشر الذي جرى إطلاقه اليوم من 56 متغيراً، موزعة على خمسة محاور رئيسة: التعليمي الداعم لمستقبل الأجيال، والصحي المعني في رعاية ووقاية المجتمع من الضرر، والتنظيمي الداعم لإحراز التقدم، والاقتصادي للريادة المالية والصناعية والاقتصادية في المملكة، إضافة إلى المحور الخامس الذي جرى إضافته، وهو الاجتماعي الذي يندرج تحته مؤشر مشاركة المرأة في التنمية.
وقال وزير العمل والتنمية الاجتماعية في افتتاح المؤتمر، أنَّ "رؤيةُ المملكة 2030وَضَعت معالم الطريقِ وحددَتْ المستهدفاتِ الوطنيةَ الَّتي تجعلُ المرأةَ شريكاً حقيقياً فاعِلاً في تنمية بلادِنا، ووضعتُ البرامجَ والمبادرات التنفيذيةَ الَّتي ستحوِّل ما نتطلعُ إليه إلى إنجازاتٍ حقيقةٍ، نراها ونجني ثمارَهَا."
وأضاف أنَّ "ما يتم العمل عليه لتمكينِ المرأةِ في بلادِنا ينبعُ مِن قناعتِنا الَّتي نستمدُها من تعاليمِ ديننِا الَّذي يضعُ حقوقَ المرأةِ ومصالحها وحمايتها النفسية والاجتماعية في أولوياتِ السياسةِ
الشرعيةِ، ومُنذُ تأسيسِ بلادِنا وانطلاقتها الحديثة، يتواصلُ الاهتمامُ الحكومي بحقوقِ المرأةِ الأساسيةِ واحتياجاتِها، ولتحقيق هذا التوجُّهِ تمَّ تصميمُ برامج تمكينِ المرأةِ، بالذاتِ في التعليمِ والعملِ، والحمدُ للهِ أنَّ المرأةَ السعوديةَ تتميَّزُ وتتفوَّقُ الآنَ في العملِ وفي التحصيلِ العلمي، كما نَرى مشاركتَهَا في الأبحاثِ العلميةِ المُتميِّزةِ، محلِّياً وعالمياً، ونجاحَهَا في قطاعِ الأعمالِ، وفي قيادةِ الشركاتِ والبنوكِ، وفِي قيادةِ الجمعياتِ غيرِ الربحيةِ."
من جهته، أوضح رئيس الهيئة العامة للإحصاء الدكتور فهد التخيفي، أنَّ الأمم المتحدة أقرتْ الأهداف الإنمائية للألفية حتى العام 2015 (ثمانية أهداف)، وقامت دول عدة بإعداد التقارير اللازمة لقياس المتحقق من تلك الأهداف، بالاستناد إلى ما جرى إصداره من مؤشرات إحصائية رسمية سواء التي أصدرتها الأجهزة الإحصائية الرسمية أو ما تصدره الأجهزة الحكومية من إحصاءات في سجلاتها أو الإحصاءات التي تصدرها المنظمات الدولية ، وخضعت تلك التجربة للتقييم والتطوير.
وقامت اللجان وفرق العمل بالبدء بأهداف جديدة للتنمية المستدامة حتى عام 2030 بلغت 17 هدفاً، وكانت المملكة من الدول السباقة للتعامل مع أهداف التنمية المستدامة، إذ تمت حوكمة العمل على أهداف التنمية المستدامة من وزارة الاقتصاد والتخطيط، بصفتها الجهة المسؤولة عن ملف التنمية المستدامة، والهيئة العامة للإحصاء باعتبارها جهة مسؤولة عن بناء المؤشرات الإحصائية، إضافة إلى الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية في التخطيط والتنفيذ للأهداف بحسب طبيعة أعمال تلك الوزارات.
وجرى اعتبار أهداف التنمية المستدامة ضمن الاستراتيجيات الوطنية المؤشرات الإحصائية ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية، والاستراتيجيات الأخرى المتعلقة في الأسرة والمرأة والطفولة ، وكنتيجة لهذه الجهود قدمت المملكة التقرير الطوعي - ضمن دول محدودة - في الأمم المتحدة العام الماضي.
وأكد التخيفي، أنَّ نموذج المرصد الوطني للمرأة والشراكة الثلاثية بين الهيئة، والمرصد الوطني للمرأة في جامعة الملك سعود ومؤسسة الوليد الإنسانية للدراسة المسحية التي شملت 15 ألف أسرة موزعة على مناطق المملكة كافة، وأعمال هذا

المؤتمر، أحد نماذج العمل الإداري السعودي التنموي التي تؤكد أنَّ الشراكة بين مختلف الجهات هي الطريق لتجاوز أية تحديات ولتحقيق الأهداف المنشودة.
من جهته، أوضح المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في منطقتي الدول العربية وآسيا والمحيط الهادئ محمد الناصري أنَّ الانطباعات المغلوطة عن المرأة في الخليج، والمملكة خصوصاً سيطرتْ على الساحة الإعلامية الغربية، وأسهم الإعلام العالمي بشكل كبير في بلورة تلك الانطباعات، بناءً على تحليلات أقل ما يمكن أن توصف به بأنها "سطحية."
وأثنى على جهود حكومة المملكة المبذولة في تفعيل دور المرأة في التنمية وإشراكها في المجالات كافة، مؤكداً أن نتائج المؤشر يعكس واقع المرأة السعودية ومشاركتها في التنمية، ويظهر تطوراً وتقدماً ملحوظاً، خصوصاً في مجالي التعليم والصحة.
من جهتها، أكدت الأمين العام لمؤسسة الوليد الإنسانية الأميرة لمياء بن ماجد، أن مؤشر تنمية المرأة، الذي يُعد الأول من نوعه، يأتي تتويجاً لجهود المرأة السعودية التي أسهمت بشكل رئيس في المجالات والقطاعات كافة.
وأضافت أنَّ البيانات التي تضمنها المؤشر ستساعد على إطلاق المبادرات والبرامج الهادفة إلى تحديد معيقات التمكين الاقتصادي والاجتماعي التي تواجهها النساء في المملكة، وتعزيز التعاون مع الشركاء المحليين والعالميين من أجل رفع الكفاءة في التعامل مع هذه المعيقات وتجاوزها، مع إتاحة إمكانية قياس مدى التقدم المحرز وتأثير المبادرات.
وأوضحت أن النتائج اعتمدت على ثلاثة أسس رئيسة، في مقدمتها العمل على جمع أدلة قوية حول واقعنا الحالي ووجهتنا التالية، التي سترشدنا إلى كيفية التقدم للوصول إلى الفئات المستهدفة في المكان والزمان المناسبين، وثانيها الشفافية ، فمنذ انطلاقة هذه المبادرة ونحن حريصون على مشاركة القصص الحقيقية للنساء في المملكة، ومناقشتها بشكل واضح وصريح كي ننجح في تحقيق التقدّم المنشود، إذ لا يمكننا اتخاذ خطوات فاعلة من دون أن نفهم الصورة الكاملة، أما ثالثها الشراكة التي انطلقت من أهمية التعاون بين المؤسسات المناسبة لبلوغ النتائج التي تحقّق التغيير المطلوب، وهي مهمة لا يمكن أن تتحقق من دون تشاركية فاعلة بين كافة الأطراف المعنية.
من جهة أخرى، أكد وكيل جامعة الملك سعود الدكتور يوسف عسيري، أنَّ المرصد الوطني لمشاركة المرأة في التنمية هو منصة زاخرة استقطبت مختصين من ذوي الخبرة في شؤون المرأة، ويعمل ويرصد عن كثب مشاركة المرأة، ويزود أصحاب القرار والجهات المختصة بالنتائج والمؤشرات القاسية والاحصاءات وقواعد المعلومات، بما يشكل رافدا لا استغناء عنه في مجال البحث الاجتماعي والمشاريع التنموية وكل ما يتعلق في الأسرة والمجتمع من تشريعات ومؤسسات ومبادرات.
وأفاد بأن تأسيسه جاء متماشياً مع "رؤية 2030"، من مناخ مساعد للأبحاث الانسانية ومفعل لدورها التنموي وصبغتها الاستشارية فأصبح منارة من منارات المؤسسات البحثية التي تشتمل عليها جامعة الملك سعود التي حقق في مدة قصيرة إشعاعاً علميا فضلاً عن الجهود الفعالة والحضور الإيجابي الذي يمثل هذا المؤتمر أحد لبناته.
وأشار إلى أن الجامعة أعلنت خلال افتتاح المؤتمر عن تدشين الموقع الإلكتروني الجديد للمرصد الوطني للمرأة الذي يوفر منصة تفاعلية للباحثين تسمح بتعديل المعادلات لحساب علاقات محددة بين المحاورة الخمسة في مؤشر مشاركة المرأة في التنمية، أو تحديد الفئات المختلفة، كحساب مشاركة المرأة التنمية حسب الفئة العمرية، أو حسب المستوى التعليمي، أو بحسب المنطقة الإدارية.
يُذكر أن الدراسة التي جرى إطلاق نتائجها اليوم في مؤتمر دور المرأة في التنمية "نحو مجتمع حيوي" تجمع بيانات جرى توفيرها من الهيئة العامة للإحصاء من خلال المسوح الميدانية، وجرى تحليلها من المرصد الوطني للمرأة باستخدام منهجية وأدوات بحثية، وتركز النتائج على المقاييس الرئيسية في الدراسات الدولية المرتبطة في الرجال والنساء: الصحة، التعليم، الفرص الاقتصادية، والهيكلية التنظيمية، والبيئة الاجتماعية وفي كل واحدة من هذه الركائز الخمسة، تقيّم الدراسة عدداً من المتغيرات يتراوح بين 8 و20 متغيراً.
اشتمل المؤتمر على جلستين رئيسة، وثلاث جلسات محلية شارك فيها عدد من الخبراء والمسؤولين، حيث تناولت الجلسة الأولى "التشريعات الأساسية الضامنة لمشاركة المرأة في التنمية "تضمنت محاورها : التشريعات الضامنة لإدماج المرأة في القضاء العام، والأطر التشريعية في مجال الأحوال الشخصية، والأطر التشريعية لحماية المرأة، ودور النيابة في تعزيز الثقافة الحقوقية بقضايا المرأة، وحق المرأة في الرعاية الصحية المتكاملة.
فيما تناولت الجلسة الثانية "رأس المال الاجتماعي ودوره في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية"، وتضمنت محاورها: رأس المال الاجتماعي المنهج الحديث للتنمية، والأصول والموارد الاجتماعية في العمل التطوعي، والتنمية المستدامة ما بين الثقة المجتمعية والعلاقات التبادلية، والمحور الاجتماعي في "مؤشر مشاركة المرأة في التنمية."

حقوق الإنسان في الصحافة

أما جلسات الطاولة المستديرة المحلية فتناولت الجلسة الأولى منها الاستراتيجيات والتطلعات المستقبلية للمرأة السعودية، والجلسة الثانية جاءت بعنوان مشاركة المرأة في التنمية من منظور عالمي، بينما خصصت الجلسة الثالثة عن نماذج من مشاركة المرأة في التنمية.

إطلاق مبادرة أتمتة الخدمات الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 شعبان 1440هـ -28 إبريل 2019م
http://www.alriyadh.com/1752009

أعلنت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، عن إطلاق مبادرة "أتمتة الخدمات الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة" والتي جاءت ضمن المبادرات التنموية والاجتماعية التي أطلقتها الوزارة تحت شعار "بناء وتمكين."
وتهدف هذه المبادرة إلى تيسير فرصة الحصول على العديد من الخدمات والتسهيلات المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة عبر منصة إلكترونية تفاعلية في أسرع وقت وبأقل جهد ممكن.
وتتيح البوابة الإلكترونية للمستفيدين طلب الحصول على الخدمات بكل يسر وسهولة وإنجازها من الجهات المعنية بشكل فوري؛ كما تتيح المنصة الإلكترونية التقديم على الخدمات التالية: بطاقة التسهيلات لذوي التوحد، بطاقة تخفيض أجور الراكبين، بطاقة التسهيلات المرورية، طلب مشهد بالإعاقة.
وجاءت هذه المبادرة تماشياً مع برنامج التحول الرقمي الذي جاء ضمن أساسيات رؤية المملكة 2030؛ حيث تسعى الوزارة إلى المساهمة في تفعيل وتسريع عملية هذا التحول، عبر تعزيز تطبيق التكنولوجيا بما يدعم مصلحة المواطنين.

لجنة الشورى تطالب بنظام للتطوير العقاري وتنتقد "تواضع القطاع

الإسكان: كثير من "المنح البلدية" غير ملائمة وبلا خدمات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 23 شعبان 1440هـ - 28 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/628106

جابر المالكي ـ الرياض
انتقدت لجنة الحج والإسكان والخدمات بمجلس الشورى قطاع التطوير العقاري ووصفته بالضعيف المتواضع، ودعت إلى إعداد نظام للتطوير العقاري، كما طالبت اللجنة وزارة الاسكان -ضمن عدد من التوصيات- بتوضيح بيانات العقود المبرمة مع المطورين لبناء الوحدات والفلل السكنية المخصصة للمواطنين وسير العمل فيها، بحسب ما أوضحت مصادر

مطلعة لـ»المدنية.«
وقالت اللجنة: إن تحول الوزارة من ممول ومطور ومنفذ إلى منظم وداعم لنشاط الإسكان توجه إيجابي ومن آثاره زيادة عدد المنتجات التي تعرضها وسرعة تسليمها، وأكدت أن ذلك يتطلب من الوزارة رقابة ومتابعة ناجعة لضمان جودة هذه المنتجات، وتقديمها للمواطن بنفس المواصفات والتسهيلات وفي الوقت المحدد، حيث كانت الوزارة تقدم قروضًا من دون فوائد، وتنفذ مشروعات بجودة، أخذًا في الاعتبار ضعف وتواضع قطاع التطوير العقاري في المملكة وما يقدمه من منتجات عقارية متواضعة في العدد والجودة.
كما طالبت اللجنة الوزارة بتفصيل سير عمل مشروعات المطورين موضحًا فيها نسبة الإنجاز وعدد الوحدات التي ستسلم للمواطنين ومساحتها وتكلفتها على المواطن ومواعيد تسليمها له، وكذا عدد وقيمة القروض التي وقعتها البنوك ومدة السداد وما سوف تستحصله البنوك من الوزارة ومن المواطن من مبالغ مقابل التمويل أسوةً بما تورده الوزارة في تقريرها من بيان مشروعات الوحدات السكنية التي تنفذها مباشرة عن طريقها في مناطق المملكة المختلفة وتفصيل عقود المخططات المطورة من الوزارة ومواقعها في تقاريرها.
ودعت لجنة الإسكان والخدمات الوزارة إلى إعداد نظام للتطوير العقاري ينظم العلاقة بينها وبين مالكي الوحدات وقطع الأراضي السكنية والمطورين العقاريين، لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع وتوفير وتغطية الاحتياج المتنامي للوحدات السكنية، وتفعيل دور القطاع الخاص بهذا الشأن، وأسلوب التمويل ودفع الأقساط وطريقة إصدار تراخيص مزاولة النشاط، وتحديد المسؤولية ووسائل المراقبة والإشراف ومتابعة أعمال المطورين للنهوض بقطاع التطوير العقاري، وتمكينه من القيام بمهامه بالسرعة والمواصفات المطلوبة مع تيسير إجراءات التملك وضمان جودة المنتج والتأكد من وفاء كل طرف بالتزاماته والعقوبات المترتبة في حال الإخلال بها.

الإسكان: تطوير 118 ألف قطعة أرض خلال عامين

إلى ذلك أكدت وزارة الإسكان أنها تعمل مع الجهات التنموية في الأمانات من خلال برنامج إسكان على استكمال إيصال الخدمات للمشروعات المطورة عبر مبادرة تطوير الأراضي الوزارية والتي تستهدف 140 ألف قطعة أرض وقد وصلت إلى 73 مشروعًا بمساحة إجمالية 100 مليون م2 إضافة إلى تطوير 28 ألف قطعة، وقد استلمت نسبة 40 % من هذا الرقم، وبينت أنها تستهدف خلال العام الحالي والمقبل تطوير 118 ألف قطعة، مشيرةً إلى أنه تم تخصيص وتوزيع ما يقارب 150 ألف أرض، مؤكدة أن الكثير من الأراضي التي تم استلامها كمنح بلدية جاءت في مواقع غير ملائمة للسكن وغير مخططة ولا تصلها الخدمات، لافتةً إلى مراقبة مدى قبول الناس للأراضي عند تخصيصها كمنح ومخططات لتتخذ بعد ذلك قرار التطوير أو عدمه.

أهداف النظام المقترح

- ينظم العلاقة بين الوزارة ومالكي الوحدات والمطورين
- تشجيع الاستثمار في هذا القطاع
- توفير وتغطية الاحتياج المتنامي للوحدات السكنية
- تفعيل دور القطاع الخاص بهذا الشأن
- تحديد المسؤولية ووسائل المراقبة لأعمال المطورين

»أطفال التوحد«.. مسؤولية ضائعة بين 3 وزارات!

400ألف مصاب .. ومراكز العلاج ٠ حبر على ورق«

المصدر: جريدة المدينة الاحد 23 شعبان 1440هـ - 28 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/628100

أحمد الجهني - جدة

رغم صدور قرارات عديدة لدعم أطفال مرضى التوحد، أبرزها إنشاء مراكز متخصصة لهم ومنحهم تعليما حقيقيا وتأهيلا منزليا على أيدي متخصصين، إلا أن الواقع يشير إلى معاناتهم من عدم إنشاء العدد الكافي من مراكز العلاج الشامل، واضطرار الكثير من الأسر إلى السفر بأبنائهم إلى الخارج لعلاجهم بفاتورة مالية مرتفعة.

وفيما تتقاذف 3 وزارات هي العمل والتعليم والصحة المسؤولية عن الوضع الراهن، تبدو الصورة غير مشجعة لعدم الاعتداد كثيرا بخطورة المرض الذي يصيب 400 ألف طفل وطفلة، واعتبار وزارة الصحة التوحد اضطرابا سلوكيا وليس مرضا، الأمر الذي يؤخر العلاج.

وفي الوقت الذي ترتفع فيه الأعداد المصابة بفرط الحركة وتشتت الانتباه، يرى المختصون أهمية تصنيف التوحد ضمن التخصصات الصحية بوزارة الصحة كبقية التخصصات العلاجية واعتماد جهة مركزية للتعامل معهم وأن يتولى التشخيص فريق عمل يضم 4 أخصائيين في السمع والنطق وعلم الاجتماع وعلم النفس والتوحد.

الغامدي: انعدام «التشخيص المبكر» يفاقم المشكلة

انتقد الدكتور محمد بن سعد الغامدي استشاري طب الأسرة والمجتمع غياب المراكز المتخصصة لعلاج أطفال «التوحد» محملا الجهات ذات العلاقة المسؤولية لعدم القيام بالأدوار المناطة بها كما ينبغي نظاما. ولفت إلى أن هؤلاء المرضى مشتتون بين 3 وزارات، مطالبا وزارة العمل القيام بدورها في إنشاء المراكز المقررة، ووزارة الصحة تفعيل برنامج «نمو» الذي أطلقته منذ 5 سنوات، ووزارة التعليم بمنحهم حق التعليم الحقيقي والتأهيل المنزلي على أيدى مختصين .وبين أن وزارة العمل لم تهيأ لهم مراكز في كثير من المدن والمناطق لذلك أضطر كثير من أسر أولئك الأطفال إلى الانتقال إلى مدن رئيسية أو دول مجاورة توفر لهم الرعاية مما كلفهم ذلك من أموال، معربا عن أسفه لاقتصار الوضع حاليا على مراكز خاصة «تحت التبرعات وجمعيات خيرية عد تصنيف المرض ضمن ذوي الإعاقة لتوفير مستلزمات طبية لاتحقق مردودا إيجابيا لهم، فيما تبقى المراكز المتخصصة مطلبا مهما للغاية.

واستغرب مبررات وزارة الصحة لتهميش أطفال التوحد بدعوى أنه اضطراب سلوكي وليس مرضا، مشيرا أن انعدام التشخيص المبكر بمرافقها يفاقم المشكلة ويزيد أعداد المتضررين . وقال « بعض الحالات لم تشخص سوى بعد 5 سنوات، لضعف كفاءة الممارسين الصحيين، والمؤسف أنه في النهاية يأتي التشخيص ضمن الإعاقات العقلية وفرط الحركة

وقال إن الوزارة تلزم المراكز الصحية بزيارة حالات التوحد وفق جدول التطعميات الصحية والاستماع إلى ملاحظات الأسر حول سلوكياتهم لإخراجهم من دائرة الحيرة التي تحيط بهم .أما وزارة التعليم فقد أجهضت حقوقهم ببطالة معلمي التربية الخاصة، مشيرا أنه لا يمكن لمعلم الجغرافيا أن يتعامل مع طيف التوحد، فيما حالهم في التعليم لايتجاوز «فصل ومنهج واحد» وكثير من أولئك يتم استقبالهم حتى المرحلة المتوسطة ومن ثم مصيره للمنزل عالة على نفسه وأهله .

وقدرت الإحصاءات الرسمية عدد الأطفال المصابين بالتوحد بما يقارب 400ألف طفل.

الزهراني: ارتفاع أعداد المصابين بفرط الحركة

أوضح خالد الزهراني مشرف التوحد بتعليم جدة ومستشار أسر التوحد أن عدد الملتحقين بمعهدي التربية الفكرية «توحد» 133 طالبا بينما وصل عدد طلاب الدمج الجزئي إلى 234 ويزيد عددهم في التعليم العام عن 20 طالبا.

وكشف على هامش مشاركته في ملتقى بلاحدود الذي أقامه مركز الاندلسية لصحة الطفل أن المقبولين لهذا العام بنات وصل كاجمالي إلى 120، حوالي 95 منهن في مرحلة رياض الأطفال و23 في المراحل التعليمية الأخرى، أما في تعليم

البنين فوصل العدد إلى 356 في مدينة جدة فقط . وتشير الدراسات العلمية إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة الأطفال المصابين بمرض فرط الحركة وتشتت الانتباه، من 3% إلى 7%، وسط توقعات بارتفاع النسبة الى 9.5% بين الأطفال في المرحلة العمرية من 4 سنوات إلى 17 سنة «عالمياً»، بينما في المملكة قد تصل النسبة إلى 15.%

النمرى: مراجعة الإحصاءات ضرورة

شدد الدكتور فهد النمري أستاذ التربية الخاصة المساعد بجامعة الطائف ومؤسس وشريك والمشرف العام على منصة نمو- على ضرورة الكشف المبكر للتوحد لمايترتب علي ذلك من ايجابيات، مشيرا إلى أن تقرير مسح ذوي الإعاقة الأخير للهيئة العامة للإحصاء والذي قدم كورقة عمل في مؤتمر تبادل الخبرات الثالث للتوحد يحتاج إلى مراجعة.

وأشار إلى أن تقديره لانتشار اضطراب طيف التوحد عند 0.26 % أو 1 في كل 400 حالة تقريبا، يعنى إصابة 53 ألف شخص في المملكة وهذه النسبة أقل من نصف النسبة العالمية، وينبغي التحري قبل اعتماد هذه النسبة من قبل الجهات المعنية بتمويل وتقديم خدمات الرعاية والتعليم للأفراد ذوي اضطراب طيف التوحد وهي وزارة الصحة، وزارة التعليم، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. ولفت إلى أن الوعي بالاضطراب يعد محدودا ليس في المملكة فحسب، بل في العالم العربي على وجه العموم.

الطاسان: قرارات المراكز الجديدة حبر على ورق

أكدت فوزية عبد الرحمن الطاسان مديرة الجمعية الفيصلية الخيرية النسوية بجدة وجود نقص حاد في الخدمات الحكومية التي يحتاجها المصابون بالتوحد، ما دفع ببعض الأهالي إلى اللجوء إلى بعض الدول العربية التي تقدم خدمات مراكز إيوائية، بدعم مالي من الحكومة، وكان من الأولى إنشاء مراكز متطورة. وقالت :بعد صدور قرارات واضحة بزيادة أعداد المراكز الخاصة بالتوحد، مازال هناك نقص في الخدمات المقدمة على الصعيد التربوي، والتدخل المبكر، والتأهيل والعلاج الوظيفي والحسي، والصحي، واشارت الى ان المراكز التي وعد بها أهالي وأسر الأطفال ذوي التوحد لم تشيد حتى اليوم، أما المراكز الحالية التي تقدم الخدمات جميعها أهلية باستثناء البرامج المقدمة من الأمانة العامة للتربية الخاصة في مراكز التربية الفكرية، والتي ينقصها الكثير من المتخصصين والإمكانات اللازمة إضافة إلى مركز التوحد للبنات بمدينة جدة .«وأضافت أن أهم الخدمات التي يحتاجها الأهالي، عيادات تشخيصية متخصصة، وخدمات التدريب والتعليم، والخدمات الصحية الشاملة، وبرامج التدريب والتعليم المتخصص في الجامعات والكليات لمسار التوحد، وتوفير الأندية الرياضية والترفيهية للشباب فوق 16 سنة، وتوفير فرص عمل ملائمة ضمن بيئة ملائمة لظروفهم واحتياجاتهم الخاصة، موضحة أهمية العمل مع المصابين بالتوحد وفق ما يعرف (one to one) أي معلم لكل طالب، وفي بعض الحالات يمكن أن يضم الفصل الواحد من 3-4 طلاب بوجود معلم ومساعد معلم على أن تكون الحالات من خفيفة إلى متوسطة. وأشارت إلى أن المصاريف التشغيلية، وتحديداً رواتب المختصين هي أهم احتياجات هذه المراكز، موضحة أن الأسر الفقيرة تعاني من ارتفاع تكلفة الرسوم للمراكز الأهلية، بما فيها الجمعية السعودية للتوحد، وتتفاوت بين 15000 و30000 ريال سنوياً، وأشارت إلى أن ما يفاقم المعاناة وجود أسر لديها طفلين أو ثلاثة أو أربعة من ذوي التوحد لافتة إلى أن قوائم الانتظار قد تصل إلى 70 طفلاً لدى بعض المراكز.

جمانة: النتائج لا تظهر مبكرًا

جمانة مفتي اختصاصية سلوك تقول: لا بد من استخدام طرق موثوقة وفاعلة كالتدخل لعلاج اضطرابات النطق واللغة والمتمثلة في برنامج يقدم عن طريق جلسات تدريبية، إضافة إلى برامج التدخل التي تندرج تحت مظلة تحليل السلوك التطبيقي، والبرامج الموثوقة والفاعلة قد تم إثباتها عن طريق عشرات الدراسات العلمية المعتبرة.

كما يجب الصبر من المعالج وعدم التسرع والإحباط والاستعجال على الإيجابيات؛ لأن النتائج لا تظهر مبكرة لدى بعض »أطفال التوحد» وعدم الملل من السلوكيات التي يصدرها الطفل أثناء العلاج، وعدم تقبله وإصراره على الرفض وخلافه. وبالإمكان الاستعانة بزميل خلال فترة العلاج في تناوب الأدوار؛ حتى تتحقق الفائدة المرجوة.

بندقجي: 6 مؤشرات للإنذار المبكر

طالبت الأخصائية النفسية بمركز اندلسية لصحة الطفل روان بندقجي بضرورة الاكتشاف المبكر للتوحد مؤكدة أن ذلك يعد أمرا حاسما لنجاح الطفل على المدى البعيد . وكشفت عدة عوامل تمثل الإنذار المبكر للإصابة بطيف التوحد ومنها عدم الابتسام للآخرين لدى بلوغ 6 أشهر وعدم سماع تمتمه أو تأشير بالإصبع أو إيماءات لها معنى لدى بلوغ 12 شهرا وعدم نطق أي كلمة لدى بلوغ 16 شهرا مع تواصل ضعيف بالعينين وعدم الرغبة في عرض الاغراض أو المشاركة في الاهتمامات مع الاخرين، كما تتضمن العلامات عدم نطق عبارات مكونة من كلمتين لدى بلوغ 24شهرا وعدم الاستجابة للأصوات والضجيج أو الاسم وتعلق غير عادي بلعبة أو غرض معين وفقدان المهارات في أي وقت.

صديق تطالب بتطوير خدمات وحدة الدعم

دعت الاخصائية مها صديق بمركز التوحد الأول بجدة إلى تطوير الخدمات المقدمة من وحدة الدعم أو الإرشاد الأسري وتدريب الأخصائيين النفسيين في هذا المجال وتكوين اتجاهات إيجابية نحو أسر أطفال اضطراب طيف التوحد وتوفير طرق متعددة تضمن مشاركتهم وتنشيط أدوارهم والايمان بأن هذه الأسر مهما انخفض مستواهم الثقافي تظل لديها القدرة على المشاركة الإيجابية في حياة أطفالهم. وشددت على ضرورة الالتقاء بأسرهم وتقدير احتياجاتهم النفسية ودرجة التوافق أو التكيف مع حالة طفلهم وتدريبهم على البرامج المنزلية وكيفية تطبيقها واكسابهم المهارات اللازمة التي تمكنهم من مساعدة طفلهم في إطار البيئة المنزلية والمجتمع بشكل عام.

»الصحة» تستعين بخدمات القطاع الخاص

أقر المجلس التنفيذي لوزارة الصحة خطة عمل البرنامج الوطني لاضطرابات نمو السلوك (نمو) والذي يشمل اضطراب طيف التوحد، وشملت التوصيات استئجار مراكز لاضطرابات النمو والسلوك في الرياض وجدة والدمام كمرحلة أولى، وإنشاء فرق اضطرابات نمو السلوك واعتماد وحدات التشخيص والتدخل المبكر كإحدى إستراتيجيات العمل للمرحلة المقبلة، واستحداث دبلوم خاص بتأهيل العاملين في مجال اضطرابات نمو السلوك ودعم البرنامج بعيادات متنقلة؛ كما تعمل الوزارة حاليًّا على شراء الخدمات من القطاع الخاص التي تملك إمكانات ومواصفات تقديم خدمات اضطرابات النمو بمعايير الجودة العالمية.

أطفال التوحد في المملكة

400ألف طفل وطفلة

15-30ألف ريال كلفة العلاج

1-100نسبة الإصابة في المملكة

1-150نسبة الإصابة في أمريكا

شكاوى من نقص الخدمات

7 %نسبة الإصابة بفرط الحركة وتشتت الانتباه

4أسباب لاضطراب التوحد

سبب نفسي لابتعاد الأم عن الطفل

خلل في الجينات في مرحلة مبكرة من عمر الجنين

خلل بيوكيميائي نتيجة خلل في

النواقل العصبية وإفراز بعض الهرمونات في الجهاز العصبي المركزى

خلل بيولوجي لفقر الدم الشديد أثناء الولادة

3حالات قصور تكشف واقع مرضى التوحد

قصور في التعامل مع المحيط الاجتماعي

قصور في القدرة على التخيل

قصور في العلاقات الاجتماعية والقدرة على تكوينها

مركز اتصال موحد للحماية من العنف والإيذاء الأسري

المصدر: جريدة المدينة الاحد 23 شعبان 1440هـ - 28 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/627965

سعيد الزهراني - الطائف

شرعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في العمل على إنشاء مركز الاتصال الموحد للعنف والحماية من الإيذاء الأسري وفق أحدث المعايير العالمية في مجال خدمات المجتمع والمستفيدين التي تمثل حلقة الوصل الأولى مع المستفيد من لخدمة. ويهدف المشروع إلى استقبال الاتصالات والشكاوى والاستفسارات والبلاغات الواردة إلى الوزارة من عموم مناطق المملكة والرد عليها متابعتها وتنفيذيها، وذلك من خلال مركز موحد تتوفر فيه قنوات اتصال مختلفة لتقديم خدمة

الرد على استفسارات المتصلين ومتابعة وتنسيق البلاغات المتعلقة بطبيعة عمل ومهام الوزارة.

أهداف المركز

- حماية المتعرض للأيذاء من الإيذاء الواقع عليه في أسرع وقت ممكن
- بناء حلقة تواصل قوية مع المستفيدين من الخدمة
- توصيل صوت المستفيد من آراء واقتراحات وشكاوى إن وجدت بشكل مباشر من الوزارة
- الأسس العلمية والسليمة لإنشاء مركز اتصال مميز
- تقديم رقم موحد لجميع مناطق المملكة، وذلك لإضافة مرونة إلى العمل وإتاحة التبليغ بسرعة وبسهولة
- إدراة مكالمات المبلغين والتعامل معها بمرونة ،مما يؤدي إلى تعزيز العمل بهدف تحقيق هذه الخدمة
- توحيد آلية العمل ما بين مركز التشغيل ومراكز الحماية والجهات ذات العلاقة على مستوى المملكة
- آلية الربط بين مراكز الحماية والجهات ذات العلاقة
- بيان مدى رضى المستفيدين من مستوى الخدمة المقدمة
- إنتاج برامج وحلقات وورش عمل توعوية واجتماعية بأعلى المعايير التقنية

»الشورى" يناقش مشروع النظام الشامل لزراعة الأعضاء

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 21 شعبان 1440هـ - 26 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/627794

واس - الرياض

عقدت اللجنة الصحية بمجلس الشورى في مقر المجلس برئاسة عضو المجلس الدكتور عبدالإله ساعاتي، أمس، اجتماعًا مع المدير العام للمركز السعودي لزراعة الأعضاء الدكتور محمد بن عبدالرحمن الغنيم؛ وذلك لمناقشة مشروع »النظام الشامل لزراعة الأعضاء البشرية في المملكة العربية السعودية.«

وفي بداية الاجتماع، رحّب رئيس اللجنة الدكتور عبدالإله ساعاتي بالمدير العام للمركز السعودي لزراعة الأعضاء، مؤكدًا أهمية استجلاء آراء مسؤولي الجهات الحكومية أثناء دراسة الأنظمة والتقارير؛ بما ينعكس على جودة مخرجات اللجان والقرارات التي يتخذها المجلس بعد مناقشتها.

بعد ذلك استعرض المجتمعون أحكام المشروع التي تهدف إلى تنظيم التبرع بالأعضاء البشرية وزراعتها في الجهات المرخص لها، وتحديد مسؤولياتها؛ بهدف المحافظة على الحياة البشرية. وفي نهاية الاجتماع، خلصت اللجنة إلى عدد من المقترحات والرؤى والتوصيات التي أبداها المجتمعون على مشروع النظام.

مسودة الأحكام البديلة في مراحلها الأخيرة.. و98 ٪ من القضاة يؤيدون

«عكاظ» ترصد حالات استخدام «السوار الإلكتروني» للسجناء

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 23 شعبان 1440هـ - 28 إبريل 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1723738

عدنان الشبراوي (جدة Adnanshabrawi@)

في الوقت الذي نشرت تصريحات صحفية أخيرا لمدير عام السجون اللواء محمد الأسمري قال فيها: «إن السجون باتت قريبة من تطبيق العقوبات البديلة على المحكومين في قضايا عدة، وإدخال تقنية «السوار الإلكتروني» لمراقبة المحكومين وتتبع حركتهم في النطاق المحدد لهم»، رحب قاض مختص في الأحكام البديلة بهذه الخطوة، ووصفها بـ«طال انتظارها.«

وقال القاضي السابق رئيس محكمة التنفيذ سابقا الشيخ الدكتور ياسر البلوي لـ«عكاظ»: «أنا سعيد بتحقق ما كان حلما في يوم ما. ولا شك أن تطبيق العقوبات البديلة واستخدام السوار الإلكتروني سيحقق فوائد عظيمة على الفرد والمجتمع والدولة، وسيحقق المقصود من العقوبات وهو محاولة تهذيب الفرد الجانح ليعود عضوا صالحا في مجتمعه بعيدا عن مساوئ السجون»، لافتا إلى أن استعداد مديرية السجون لهذا النوع من العقوبات البديلة بتأسيس بنية تنفيذية فاعلة لمراقبة السجين في محل إقامته الجبرية خارج السجن سيشجع على تفعيل القضاء لتعميم التجربة.

وأضاف القاضي البلوي، وهو من أوائل القضاة الذين أصدروا أحكاما بديلة في السعودية: «إن ما أعلن عنه مدير عام السجون اللواء محمد الأسمري بتفعيل العقوبات البديلة سيأخذ بهذا المشروع خطوات متقدمة إلى الأمام، وكان هاجس الجميع في القضاء والمهتمين بالعقوبات البديلة هو عدم وجود الآلية المطلوبة في التنفيذ الجنائي لضمان التنفيذ السليم للأحكام القضائية بالعقوبات البديلة.«

وحيا القاضي البلوي اللواء الأسمري وفريقه العامل في مديرية السجون على هذا الإنجاز، موضحا أنه ينتظرهم الكثير من العمل لتجاوز عقبات وإخفاقات التجارب الأولى. واقترح تفعيل المزيد من استخدامات السوار الإلكتروني ليشمل الخارجين من السجن لقضاء الأعياد أو الإجازة الخارجية أو السجناء المسموح لهم بقضاء ساعات خارج السجن لحضور مناسبات اجتماعية ونحوها. وبين أن تجربة السوار الإلكتروني في العقوبات البديلة فرصة لتعميمها كذلك على سجناء الحقوق المالية الذين هم أولى الشرائح بتخفيف قيود السجن عليهم، خصوصا في الأعياد والأفراح والأتراح، مشيرا إلى أن هناك تجارب رائدة لدول عدة لا تعرف بقاء سجين في السجن في أوقات الأعياد، ومثل هذه القيود المخففة لها أثر نفسي هائل في إصلاح الفرد وإشعاره برحمة المجتمع به. ولا ننسى أن السجناء يعانون ضغوطات نفسية ومالية بسبب وجود ما يسمى وقف الخدمات، ونأمل أن ينظر إلى أثر وقف الخدمات على السجين وأسرته، وأن تتحرك إدارات السجون لتشريع وقف مثل هذه الإجراءات على السجناء، خصوصا للحد من سلبياتها على أسرته، إذ يتعذر عليها الحصول على راتبه ومستحقاته والتصرف بحساباته وأعماله التجارية.

دوره، قال القاضي السابق في وزارة العدل الشيخ تركي القرني إن النظام القضائي الحالي لا يلزم القضاة بالأحكام البديلة، وبالتالي يحتاج إلى تعديل في حال إقرار هذه الأحكام، التي ستكون محددة في قضايا التعزير في الحق العام باشتراطات عدة، أبرزها خلو صحيفة من يمثل للمحاكمة من السوابق. وبين أن تطبيق الأحكام البديلة يتطلب وجود ضمانات واضحة لمراقبة التنفيذ، فضلا عن ضرورة توفير آلية أو جهة تتولى مراقبة التنفيذ.

وكان مدير عام السجون اللواء محمد الأسمري أوضح أن العقوبات البديلة ستتيح للمحكومين قضاء محكومياتهم في تقديم خدمات اجتماعية أو غيرها يستفيد منها المجتمع والمحكوم نفسه، وتساعده على الاندماج في المجتمع، إلى جانب تقليل الضغط على السجون. وذكر أنه يجري حاليا إعداد دراسة لتحديد الفئات التي سيشملها تطبيق العقوبات البديلة، مشيرا إلى

أنها ستقتصر على المدانين في ارتكاب المخالفات البسيطة وليست الجرائم الكبيرة.
وكشفت مصادر «عكاظ» تحركات حثيثة لتسريع العمل بمشروع العقوبات البديلة المرفوع لهيئة الخبراء للعمل على إقراره، وذلك عقب رصد معوقات للإدارة العامة للسجون تتمثل في زيادة عدد السجناء من غير السعوديين تسببت في قصور برامج التأهيل والإصلاح الموجهة للمواطنين، لافتة إلى أن مسودة الأحكام البديلة ما زالت تدرس في مراحلها الأخيرة ولم تقر من جهة الاختصاص.
وقالت المصادر، إن السجون تسعى إلى تحقيق رسالتها في تأهيل وإصلاح السجناء ليعودوا أعضاء نافعين في المجتمع، ولفتت إلى أن الحقوق الخاصة ستظل قائمة ومصانة شرعا.
وتدعم وزارات الداخلية والعمل والتنمية الاجتماعية والعدل والنيابة العامة، الخطوات الهادفة لتطبيق الأحكام البديلة بأعمال ذات نفع عام لصالح جهة عامة أو القيام بأعمال اجتماعية أو تطوعية.
أظهرت دراسة اجتماعية أن عقوبة السجن لصغار السن فاشلة ولها نتائج وخيمة على الأسرة والمجتمع، ووفق دراسة أعدها أحد القضاة في وزارة العدل فإن نحو 98% من القضاة يؤيدون العقوبات البديلة، دون إلغاء عقوبة السجن أو التساهل مع الجانحين، حسب الدراسة، لكنهم يطالبون بآلية واضحة للتنفيذ.

52ألف جلسة قضائية خلال أسبوع واحد

وزير العدل يبحث مع رؤساء المحاكم تطوير القضاء

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 16 شعبان 1440هـ - 21 إبريل 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1720346

عدنان الشبراوي (جدة @Adnanshabrawi)
علمت «عكاظ» أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني سيجتمع نهاية الأسبوع في محافظة القريات بمنطقة الجوف، مع رؤساء المحاكم على مستوى المملكة، في لقاء يعقد دوريا بحضور عدد من أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ومنسوبي الوزارة وعدد من المختصين لبحث آلية تطوير مرفق القضاء وتذليل العقبات وتبادل الآراء والمقترحات والاستماع إلى شرح للعمل في المرحلة القادمة في ظل وتيرته المتسارعة لتحسين وتطوير المنظومة العدلية.
في غضون ذلك، كشفت وزارة العدل أن محاكم المملكة كافة عقدت خلال أيام عمل الأسبوع الماضي نحو 52 ألف جلسة قضائية، وأصدرت ما يقارب الـ 18 ألف حكم قضائي، إضافة إلى أكثر من 11 ألف قرار تنفيذ صادر عن محاكم التنفيذ.
وقدمت المرافق العدلية خلال الفترة ذاتها ما يزيد على 178 ألف خدمة للمستفيدين تنوعت بين عمليات توثيق وتنفيذ، وغيرها من الخدمات التي تقدمها المحاكم. وبلغ إجمالي العمليات التي تم تقديمها في المحاكم كافة «دون التنفيذ» 91927 عملية، فيما قدمت محاكم التنفيذ 21964 خدمة للمستفيدين خلال الأسبوع الماضي، أما عمليات التوثيق فبلغت 64510 عمليات خلال الفترة ذاتها. وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، قد أطلق أخيرا التحول الرقمي في قطاع التوثيق، الذي تضمن عدداً من الخدمات العدلية الرقمية بهدف الاستغناء عن الورق، والتيسير على المستفيدين بما يغنيهم عن الحضور إلى مقار كتابات العدل لإصدار الوكالات منخفضة المخاطر.
وشهدت إجراءات التقاضي أخيراً تطوراً لافتاً بعد رقمنة مسار العمليات القضائية والترافع في المحاكم مما سهّل على المترافعين وأعان القضاة وموظفي المحاكم على إتمام المهام وإنجاز القضايا بكل يسر وسهولة وفق منظومة قضائية مؤسساتية.
كما أسهم إطلاق الوزارة لخدمتي التحقّق والسداد الإلكترونيتين بهدف التحوّل الرقمي لإجراءات محاكم التنفيذ إلى استغناء

المستفيدين عن مراجعة المحاكم، وتقليص فترة تنفيذ السندات التنفيذية، ومنح المنفذ ضدهم السهولة واليسر في الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليهم بالسرعة اللازمة.

توطين أو توظيف؟!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 23 شعبان 1440هـ - 28 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/628044

صالح عبدالله المسلّم

تشير آخر الإحصائيات إلى انخفاض بسيط في معدل البطالة في السعوديين، وأن هناك برامج لإلحاق السعوديين بالوظائف، سواء في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص وهو ما استحوذ على الكعكة الكبرى في التوظيف، ولنقف عند هذه الجملة لنتأكد هل العملية توظيف أو توطين؟ وهل نحن نسعى للكم أو للكيف؟ وهل نحن أمام منعطف تاريخي في التحولات السيكولوجية والجيوغراسيولوجية وغيرها من المصطلحات التي لا توحي عن تنمية أو بناء ولا تنم عن تخطيط ووضع استراتيجيات فالقضية، كما تبدو واضحة للعيان أننا نوظف المرأة فقط لتكون توطين المرأة وتشجيع عمل المرأة، دون النظر إلى مؤهلاتها وتدريبها فالوظيفة لم تعد للأجدر بل للجنس.

دخلت يوم أمس أحد البنوك ووجدت سبعًا من الفتيات واحدة منهن تعرف التفاصيل البنكية والتعامل مع العملاء وتصنيف العملاء والبقية لا يزلن في طور الانتظار والتطوير، قابلها تذمر من العملاء والموظفين (زملاءهم) في العمل كون النتائج لا تزال تتمحور بين الصفر والواحد، وكون أغلب العملاء يعودون اليهم لبث شكواهم، فهل نعي أهمية التدريب والتأهيل قبل التوظيف؟ وهل نعي معنى التوطين ومعنى التوظيف؟ وأن القضية قضية بناء وطن وإنتاج واستثمار عقول؟ واستثمارها بالطريقة التي تنم عن تخطيط مسبق وخطط واستراتيجيات وليست مجرد اجتهادات، ربما تكون سلبياتها مستقبلًا وخيمة ونعود من حيث بدأنا ومن المربع الأول، وهذه والله مكمن الخطأ، فهل نعالج أنفسنا الآن وقبل أن يكون الفأس بالراس ونندم على أموال صُرفت دون جدوى، وأرقام تحولنا إلى أحلام لا تغني ولا تسمن من جوع!..

كتب مؤلف كتاب (لعنة العام 1920) «غاري نيلر» وهو أمريكي الجنسية -وأنا لا أتفق ولا أرفض ما ذكره- ولكن من باب الاستشهاد ولكم أنتم أيضًا الرأي والتعليق.. وهو أيضًا مناهض للحركات النسائية وقد خالف رأي المنظمات الحقوقية في بلاده بخصوص المطالبة بتوسيع مشاركة المرأة السعودية في كل المجالات، لافتًا إلى أن المجتمع الأمريكي لم يجنِ من مشاركة المرأة سوى تآكل القيم الأخلاقية والاجتماعية!..

لمزيد من المعلومات عودوا إلى نسب الطلاق وإلى الإحصائيات.. كي لا ننزلق ونندم.. ليتنا نضع خطط تتوافق مع متطلباتنا بعقلانية لا تكون مخرجاتها أرقامًا مخيفة تعج بالسلبيات !..

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التسلسل الهرمي وتثقيف الموظفين إداريا ° 2 من 2»

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 23 شعبان 1440هـ - 28 إبريل 2019م
http://www.aleqt.com/2019/04/27/article_1588726.html

فانيش بورانام يوكمان لي

كيف بإمكاننا تحقيق ذلك؟ إعادة تنظيم وتقسيم العمل "بالتالي خفض الترابط"، واستخدام القواعد وسياسات العمل والتكنولوجيا لتعزيز التعاون على صعيد الموظفين والكادر الإداري وبناء ثقافة عمل تسهم في تمكين التعاون بين الموظفين تعد من أكثر الخيارات المتاحة. حيث يسهم كل منها في تقليص التسلسل الهرمي. على سبيل المثال، وجدنا خلال الاستطلاع برهانا على أنه مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الشركة والقطاع، يبقى معدل متوسط المستويات في الشركات الآسيوية أكبر من تلك الموجودة في أوروبا. ربما تلعب الاختلافات الثقافية دورا في ذلك. وإذا ما كان ذلك صحيحا، فذلك يعني أن الاختلافات في الثقافة التنظيمية قد تكون لها آثار مماثلة.

بإمكاننا أيضا محاولة تخفيف حدة الآثار السلبية للمستويات في التسلسل الهرمي مع الحفاظ على شكله من خلال القيام بعدة إجراءات، تتمحور في أربع نقاط أساسية:

أولا، تخفيف التصورات الذهنية عن عدم المشاركة في عملية صنع القرار، من خلال إتاحة الفرص للتفاعل بشكل مباشر عبر المستويات. كما يشير بريد إلكتروني وجهه إيلون ماسك لموظفيه، مؤكدا ضرورة فصل التسلسل الهرمي للسلطة عن شبكة الاتصالات في المؤسسة: في حين تعبر السلطة بالضرورة عن العلاقة المتباينة للمستويات في السلم الهرمي، إلا أن الاتصالات من حيث المبدأ قد تكون بشكل متكافئ ومتعددة الاتجاهات.

ثانيا، تخفيف التصورات الذهنية عن عدم المساواة واختلافات الترتيب الوظيفي من خلال إرساء معايير قائمة على المساواة.

ثالثا، دفع الأشخاص إلى تفويض المهام كلما سنحت الفرصة. هنا يجب التنويه إلى أنه بحسب الهيكل القانوني للشركة تقع المسؤولية على عاتق الإدارة العليا في نهاية المطاف. فالسلطة يتم تفويضها على امتداد التسلسل الهرمي، لكن المساءلة ليست كذلك. ما يعني بدوره أن المزايا المعروفة لتفويض السلطة - مثل جعل عملية اتخاذ القرار محصورة بدائرة المعرفة، والآثار الإيجابية التحفيزية على المرؤوسين وتوفير فرص التدريب - يجب أن تكون مدروسة بعناية كي لا تتسبب في فقدان السيطرة والتنسيق. لكن ببساطة، ينبغي ألا نستهين بتكاليف تفويض السلطة نحو المستويات الأدنى في التسلسل الهرمي: كون السلطة توفر لنا إمكانية فرض النفوذ والتنسيق، في حين يجبرنا التفويض على التخلي عن بعض الإجراءات. أخيرا وليس آخرا، قد يكون التأثير الأهم لإدراك التسلسل الهرمي، هو تثقيف الناس حول كيفية أداء عملهم، لماذا يعملون بالطريقة الحالية، ومزاياهم وسلبياتهم. فالفهم العميق لمفاهيم مثل فقدان السيطرة، وقيود نطاق الإشراف، وقصور تفويض المهام، بإمكانه تحويل النقد باتجاه إخفاقاتهم الفعلية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاحد 23 شعبان 1440هـ - 28 إبريل 2019م

https://www.al-madina.com/article/628033

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 23 شعبان 1440هـ - 28 إبريل 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1723801